

بيان مشترك

استمرار العنف

وتواصل وقوع الضحايا و الاعتقالات التعسفية

رغم الاعلان عن الغاء حالة الطوارئ

تلقت المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، ببالغ الإدانة والاستنكار، أنباء عن استمرار السلطات السورية باستعمال القوة المفرطة والعنف لتفريق التجمعات السلمية لمواطنين سوريين عزل في عدد من المحافظات والمدن السورية، مما أدى لوقوع عدد من الضحايا(قتلى وجرحى في عدة مناطق ومدن سورية خلال اليومين الماضيين) رغم الإعلان عن إلغاء حالة الطوارئ، وعرف من الضحايا-القتلى، التالية أسماءهم:

محافظة حماه:

نصوح موسى -عمر الشامي -سعد الشحنة - منجد مظلوم -تيسير الخالد- محمود الجمال -عصام فرج- عبدالقادر شامي-عبدالقادر
هوانة
لقادر طرابلسية
-
محسن ملمع

-
صدام عياش

-
علي أحمد البدر

-
محمد المديرى

-
محمد نور المصري

-
مرعي زيدان

-
كمال ذكرى

-
عبيدة أرناؤوط -

عمر مغمومة

-
ملهم الموسيقى

-
أيهم جلعوط

-
محمود إدريس

-
أحمد زكار

-
هيثم المصري

-
أحمد النيهان

-
أحمد مظلوم

-
مصطفى مبارك

-
إبراهيم عدرا

-
زكريا البنات

-
محمد جعلوك-أنس عدرة-

منجد مظلوم- عبد القادر سالمه -ماهر علي الحسين

المرستن:

موفق سليمان

تليسة:

نايف المظاهر-تامر طه-محمد المضميري.

إدلب

أحمد محمد العوض

معرفة النعمان :

بدال عبد المقادر حيدر

جسر الشغور:

مصطفى حليبي-ايهم حاج رمضان-هيثم حاج رمضان-باسل المصري-حسن ميليش-يحيى رمضان

جبلة:

عبد الرحمن العجيل-ياسر استنبولي

ريف دمشق

صفوان زهير -مأمون ابراهيم المطباع

دير الزور

مرودة حسان شحدو -محمد رامي المصياح

الاعتقالات التعسفية :

إضافة إلى ذلك فقد استمرت السلطات السورية بنهج مسار الاعتقال التعسفي خارج القانون بحق المواطنين السوريين، الذي يشكل انتهاكا صارخا للحريات الأساسية التي يكفلها الدستور السوري، ورغم الإعلان عن إلغاء حالة الطوارئ وقانون حق التجمع السلمي ، فقد تعرض للاعتقال التعسفي عددا من المواطنين السوريين، في مختلف المحافظات السورية. عرف منهم:

القامشلي:

الناشط المهندس ممدوح فيصل عزام والذي تعرض للاختفاء القسري منذ تاريخ 2352011 في مدينة القامشلي

مدينة عامودة-القامشلي:

تعرض للاعتقال التعسفي الناشط السياسي المعروف السيد احمد حسين بن عبد الله والדתه مدينة ومن موليد 1952، وما زال مجهول المصير حتى الآن.

المحسكة:

جديد أحمد ابو رمان-معاند عبود-قاسم الأسعد-محمد شحود

حلب:

عبد المقادر مسوتي

ريف دمشق:

زياد محو -نجيب برهان -محمد صالح أسعد -زديم حسن البقاعي-أمجد وهبي - زياد بشير المصيني-احمد المصيني-عداء خيتي-احمد ياسر.

جبلة:

حسين كويش

ادلب:

جلال عبد الكريم

دير الزور:

احمد منير العبود

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، اننا نتقدم باحر التعازي من ذوي المضحاياء-المقتلى، فإننا ندين استمرار استخدام السلطات السورية العنف والقوة المفرطة بحق المواطنين السوريين المتظاهرين سلمياً ونبدي قلقنا البالغ واستنكارنا لهذه الممارسات التي تنم على إصرار السلطات السورية على استمرارها في ممارسة انتهاكات واسعة النطاق للحقوق والحريات الأساسية للمواطنين (حق التجمع والتظاهر السلمي، حرية الرأي والتعبير، فضلاً عن انتهاك حق الحياة..) حيث ان هذه الممارسات والاجراءات تشكل تعبيراً واضحاً عن عدم ولاء السلطة السورية بالمتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها سوريا.

كذلك فإننا ندين ونستنكر بشدة اعتقال المواطنين السوريين المذكورين أعلاه، ونبدي قلقنا البالغ على مصيرهم، ونطالب الأجهزة الأمنية بالكف عن الاعتقالات التعسفية التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور السوري لعام 1973 .

وإننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، نعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعاً حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة ونرى بان هذه المطالب محقة وعادلة وعلى الحكومة السورية العمل سريعاً على تنفيذها، من اجل صيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي امن وواعد لجميع أبنائه دون أي استثناء.

وإننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، نتوجه إلى الحكومة السورية بالمطالب التالية:

1- أن تتحمل السلطات السورية مسؤولياتها كاملة، وتعمل على وقف دوامة العنف والقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، أيما كان مصدر هذا العنف وأيما كانت أشكاله.

2- تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة و محايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

3- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان ممارسة حق التجمع السلمي ممارسة فعلية. وإصدار قانون للتجمع السلمي يجيز للمواطنين بممارسة حقهم بالتجمع والاجتماع السلميين.

4- إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي والضمير، وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية ، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة

5- أن تتخذ السلطات السورية خطوات عاجلة وفعالة لضمان الحريات الأساسية لحقوق الإنسان والكف عن المعالجة الأمنية التي تعد جزءاً من المشكلة وليست حلاً لها، والإقرار بالأزمة السياسية في سورية ومعالجتها بالأساليب السياسية بمشاركة السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، عبر دعوة عاجلة للحوار الوطني الشامل توجه من السلطات الى ممثلي القوى السياسية والمجتمعية والمدنية في البلاد بالإضافة لممثلين عن الفاعلين الجدد فئة الشباب.

دمشق في 562011

المنظمات الموقعة:

1- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD).

2- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية

3- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد)

4- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.

5- منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف

6- لجان المدافع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).